

## واشنطن تدخل حروب الجيل الخامس

محتمل، على الرغم من عدم نشر قوات صينية رسمياً فيها حتى الآن. وكانت الصين قد افتتحت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي في العام 2015، بدعوى دعم قواتها المشاركة في العمليات الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. هذا التجمع العسكري الذي بدأ قاعدة لوجستية أصبح الآن أكثر تحصيناً، وهو يقع على بعد أميال من القاعدة الأميركية في ذلك البلد.

كما عززت الصين تعاونها العسكري مع إيران منذ بداية العام 2014، وكان آخر مظاهر هذا التعاون في شهر ديسمبر العام 2019، عندما انضمت مدمرة الصواريخ الصينية، شينينغ، إلى مناورات بحرية مع البحرية الروسية والإيرانية في خليج عمان. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة المملوكة للدولة عن قائد البحرية الإيرانية الأدميرال حسين خانزادي قوله إن التدريبات أظهرت أن "عصر الغزو الأميركي للمنطقة قد انتهى".

لا ريب أن التجربة الصينية في الاستثمار في دول أفريقية وآسيوية لم تكن ناجحة أو داعية للتفاؤل برفع الإحباط الاقتصادي الذي تعاني منه بعض الدول التي دخلت في علاقات اقتصادية مع الصين كما تأمل إيران، فقد خلفت الاستثمارات الصينية اقتصادات مثقلة بالديون في الدول التي استثمرت فيها. غير أن المخير لقلق واشنطن أن اقتصادات تلك الدول أصبحت في حالة تبعية لـ بكين، ما يستدعي تبعية ممكنة في قطاع حيوية أخرى عسكرية وأمنية إستراتيجية وبخاصة أن الولايات المتحدة تستشعر الخطر المستقبلي الذي يثيره تركيز بكين على الموانئ التي بغت مفتوحة لاستثماراتها في إيران والتي تمتد على طول ساحل بحر عمان.



**إيران والصين صاغتا شراكة اقتصادية وأمنية شاملة من شأنها أن تمهد الطريق لمليارات الدولارات من الاستثمارات الصينية في الطاقة والقطاعات الحيوية ما يقوض جهود إدارة ترامب لعزل الحكومة الإيرانية ومعاقبتها اقتصادياً وسياسياً**

من المستبعد أن تقع مواجهات تقليدية مباشرة بين الصين والولايات المتحدة في ظل هذا التوتر العالي بين البلدين، بالرغم من الظروف التي تحيط به وفي مقدمتها محاولة بكين إيقاد طهران من الغرق، إلا أن بوادر مواجهات رقمية كبرى بدأت تتساقط طريقها مع وصول تقنية الاتصالات من "الجيل الخامس" الرقمي إلى أيدي المستهلك العالمي، وتلك المواجهات غير التقليدية هي الأخطر لأنها لا تدور حول المنافسة في عوالم التكنولوجيا، وحسب، بل تتعداها إلى النقاط الساخنة بين البلدين في التجارة والأمن.

وفي الأسابيع المعودة القليلة قبيل الانتخابات الأميركية لم ينس الرئيس ترامب، رغم انشغاله بحملته الانتخابية، أن يصدر قراراً رئاسياً بمنع مصنعي "تيك توك" و"وي تشات" الصينيين في الولايات المتحدة علماً أن 20 مليون أميركي يملكون حساباً على تيك توك فقط.

فصل المقال يكمن في ماهية الصراع القادم بين العملاقين الرقميين العظميين الذي يتمحور حول رؤيتين مختلفتين كلياً للإنترنت ولطريقة إدارة الشبكة العالمية، الأولى من صياغة الصين والأخرى بصياغة أميركية خاصة، وكل من الطرفين يطمح إلى فرض رؤيته على الآخر وتثبيت نفسه كسيد مطلق في حياة خطوط الشبكة العنكبوتية وجعلها الخامس الذي سينجح من يديره في السيطرة على مستقبل العالم.

مرح البقاعي

كاتبة سورية أميركية

العقوبات الأميركية التي وضعها الرئيس ترامب بشكل تصاعدي بعد انسحابه من الاتفاق الذي أبرمه سلفه باراك أوباما مع طهران، وما تراه من تهديد واشنطن بقطع الطريق أمام أي شركة تتعاون مع إيران للوصول إلى النظام المصرفي الدولي، نجحت في خلق الإقتصاد الإيراني من خلال لجم التجارة الخارجية والاستثمارات. حالة الإحباط التي عانى منها الإقتصاد الإيراني دفعت بطهران إلى حضان الصين، التي تمتلك التكنولوجيا وتحتاج للنفط، فإيران واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، لكن صادراتها تراجعت منذ أن بدأت إدارة ترامب بغرض عقوباتها في العام 2018؛ في المقابل، تحصل الصين على حوالي 75 في المئة من نفطها من الخارج وهي أكبر مستورد في العالم بأكثر من 10 ملايين برميل يومياً تم تسجيلها في العام الماضي.

وفي الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من ذبول جائحة كوفيد-19 ومن التباطؤ الاقتصادي نتيجة لانتشار الفيروس المسبب للمرض، الذي يحل للرئيس ترامب تسميته بـ "الفيروس الصيني"، تشعر بكين بالضعف الأميركي وتستغل الموقف لتجاهل التهديدات الأميركية والمضي في شراكته مع إيران.

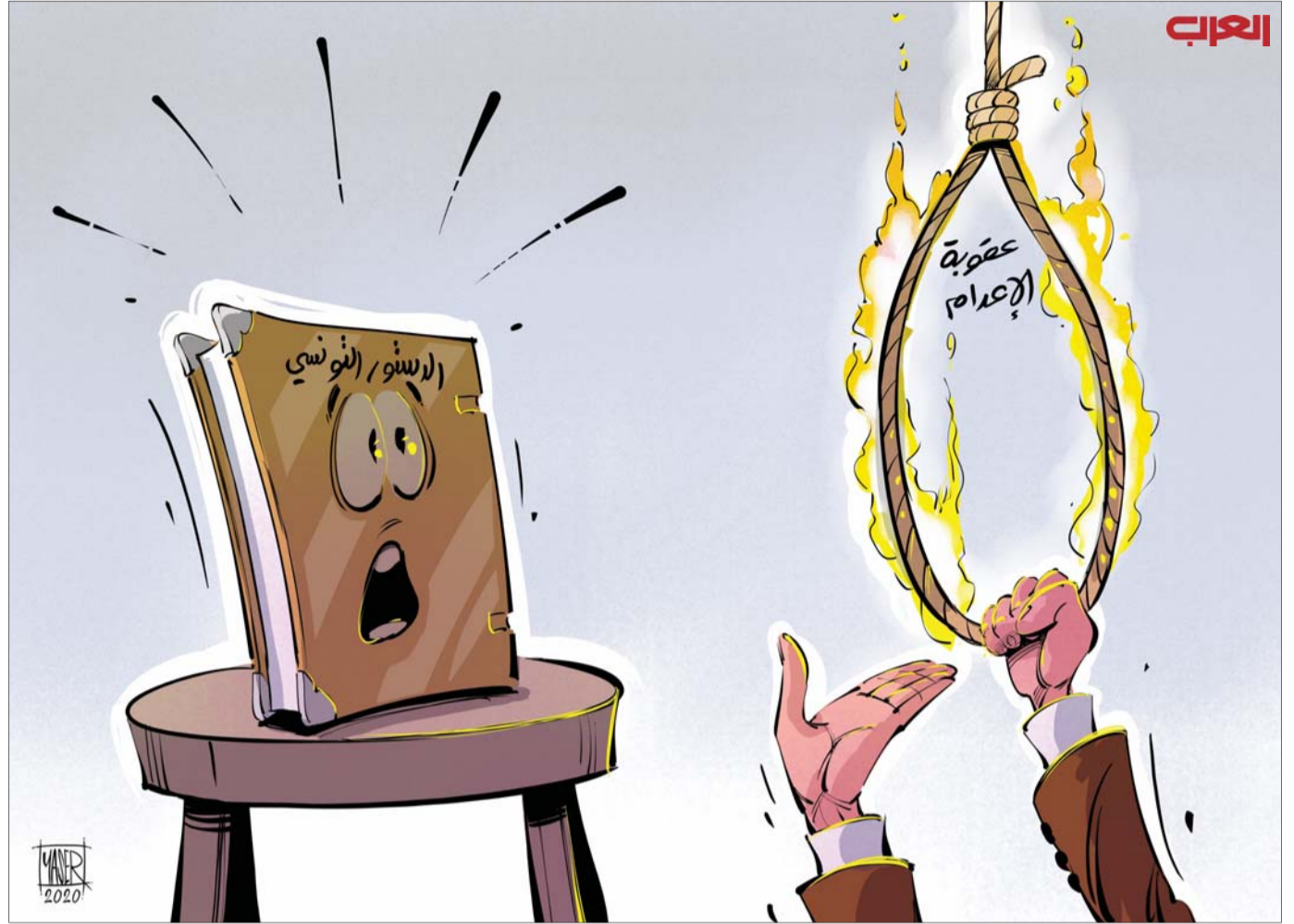
تظهر مسودة الاتفاقية الاستراتيجية التي أبرمتها بكين مع طهران مؤخراً أنه، وعلى عكس معظم الدول، تشعر الصين أنها في وضع يسمح لها بتحدى الولايات المتحدة، بل وأنها قوية بما يكفي لتحمل وزن العقوبات الأميركية كما فعلت في ذروة الحرب التجارية التي شنها الرئيس ترامب على التجارة معها. إلا أن وزارة الخارجية الأميركية أعلنت على لسان المتحدث الرسمي باسمها أن "الولايات المتحدة ستواصل فرض تكاليف على الشركات الصينية التي تساعد إيران أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم".

تترك واشنطن بعينها من شأن اتفاقية الاستثمار والأمن المبرمة بين الصين وإيران أن توسع نفوذ الحكومة المركزية في بكين إلى حد كبير في الشرق الأوسط، ما يجعل الدماء تجري من جديد في شريان الحياة الاقتصادية لإيران من جهة، بينما يخلق محاور توتر جديدة مع الولايات المتحدة من جهة أخرى. فقد صاغت إيران والصين شراكة اقتصادية وأمنية شاملة من شأنها أن تمهد الطريق للمليارات الدولارات من الاستثمارات الصينية في الطاقة والقطاعات الحيوية، ما يقوض جهود إدارة ترامب لعزل الحكومة الإيرانية ومعاقبتها اقتصادياً وسياسياً بسبب طموحاتها النووية العسكرية.

وتشير وثيقة التعاون الصيني الإيراني إلى تعميق التعاون العسكري بين البلدين، ما قد يمنح الصين موطئ قدم في منطقة كانت الشغل الشاغل والمجال الحيوي للولايات المتحدة لعقود خلت. أما بنود الاتفاق العسكري فتدعو إلى تدريبات وتمارين وأبحاث عسكرية مشتركة، وتطوير أسلحة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية. والمنطقة حيوية وإستراتيجية بالنسبة لواشنطن وإسبانيا أن أسطولها الخامس يقبع في مملكة البحرين على الخليج العربي.

كما أن معظم نط العالم يمر عبر مضيق هرمز حيث تستثمر الصين في جزيرة جاسك على مدخل الخليج، ما سيمنحها موقعا لا يضاها في منطقة هي غاية في الحساسية والأهمية وتستثمر علاقاتها في الداخل والخارج لإخراج البلاد من أزمته الحادة، وبناء خطاب حقوقي ومدني وقيمي يشجع العالم على منح تونس التموليات اللازمة للبدء بمعركة الخروج من ورطة عشر سنوات من الثورة التي أعادت الإقتصاد الوطني إلى نقطة الصفر.

لكن الخطاب المنتكس الذي يسعى للالتفاف على القيم، لا يمكن أن يحقق هذه الغاية، وسيجد منظمات دولية تعنى بحقوق الإنسان وتدافع عن قضايا المرأة والمساواة تقف في وجهه وتضغط على الدول والصادق المالية الدولية لمنع القروض والهبات والتسهيلات.



## ثورة تونس وانتكاسة القيم

الباجي قائد السبسي لكن لم يتم إقراره بسبب وجود معارضة من قوى إسلامية.

وتقول أوساط حقوقية إن خطورة مواقف الرئيس سبعت تكمن في أنها ستفتح الباب أمام الإسلاميين ومجموعات محافظة أخرى لإعادة الدعوة إلى تطبيق الشريعة بصورتها التقليدية التي تعني في أنظار الكثيرين تطبيق أحكام الإعدام والرجم والتعزير وقطع الأرجل كما لو أن الدين جاء فقط للإستقام بدل تبني رؤية إسلامية تقوم على المقاصد وتبحث في الدين عن تحقيق قيم العدل والمساواة وحمل الإنسان محور الدين كونه جاء لإسعاده وجعل روح فرد واحد أهم ما في الدنيا، بدل فتاوى الانتقام والتشهير التي تلجأ إليها جماعات متشددة.

ومن المفارقات أن حركة مثل حركة النهضة قد تخلت عن الدعوة لتطبيق الشريعة وصارت تتجنب إثارة هذه القضية الحساسة حتى بين صفوفها ما أدى إلى خلافات داخلها وانسحابات، فيما يعيدها رئيس الجمهورية في سياق مسعاه لكسب ود جمهور تقليدي يؤمن بالعنف ويعتقد أن حسمه لا يتم إلا بعنف مضاد، وهو ما دعا رئيس حركة مشروع تونس محسن مرزوق إلى مطالبة الرئيس سعيد بالنصرف كرئيس دولة والخروج من وضع الحملة الانتخابية بعد عام كامل من فوزه في الانتخابات.

إن دور الدولة يكمن في رعاية القيم وتطويرها بالقوانين وليس في الالتفاف عليها تحت أي مسوغ أو دافع، لأن رئيس الجمهورية، وهو يبحث عن تدعيم مركزه ومضاغفة شعبيته، قد يسن تقاليد جديدة نهج من صورة الدولة وتماسكها، وقد تعيد الجدل حول كل مقومات المشترك الوطني.

ويمكن لفكرة إجراء استفتاء أو استطلاع رأي الشارع عن موقفه من الإعدام أو مسألة الميراث أن تفتح الباب أمام دعوات لتغيير قوانين مدونة الأسرة والعودة إلى مريع كانت تونس حسمته منذ 1957 ويات يقره الإسلاميون أنفسهم ويتبنونه قبل غيرهم. كما قد تفسر هوجة الاستفتاءات والدعوات لتغيير القوانين من الحريات الشخصية والدينية، وخاصة حقوق

**دعوات تنفيذ أحكام الإعدام أو رفض المساواة في الميراث تقدم خدمة للنهضة وبقية المجموعات الإسلامية بإعادة إحياء خطابها القديم وإعطائه مشروعية رسمية وشعبية تحت مسوغ الشعبية وتوسيع الحزام الانتخابي**



مختار الدبابي

كاتب وصحافي تونسي

أثارت دعوة الرئيس التونسي قيس سعيد إلى تطبيق حكم الإعدام، على خلفية جريمة قتل هزت الرأي العام، مخاوف من أن تخطو تونس خطوات إلى الوراء بإقرار حكم الإعدام مجددا ضمن المواقف الشعبية الرسمية التي تستهدف استرضاء الشارع.

وخطر هذه الدعوة أنها تأتي من رئيس الجمهورية الذي هو قانونيا وأخلاقيا مؤتمن على الدستور وعلى الدولة المدنية التي تأسست منذ 1956 وتعمق هويتها إلى الآن خاصة بعد انضمام تونس لمعاهدة دولية تمنح الإعدام مطلقا كونه سائبا لحق الحياة، وهو حق ما يجب أن يقع بأي شكل من الأشكال ضحية صراع سياسي أو شعوية هادفة لكسب ود الشارع الذي تسيطر عليه الحماسة. كما لم ينجح التحديث القانوني في أن يغير من قناعات ومشاعر تقوم على الانتقام وممارسة عنف أشد لتحقيق رغبة التشفي أو الانتقام بالدم امتدادا لقيم قديمة ما زالت ساكنة في لاوعي الناس بالرغم من تغير الأزمان.

وفضلا عن كونها تتعارض مع القيم الكونية الحديثة، فإن عقوبة الإعدام ظلت طيلة التاريخ محكومة بردات الفعل والمزاوجة والأخذ بالثأر، ما يجعلها مثار شكوك خاصة أنها تطبق على منتهمين إلى فئات فقيرة أو في سياق تصفية حسابات سياسية.

وكان الرئيس سعيد في فترة سابقة قد أعاد الجدل إلى الواجهة بشأن أحكام الميراث من خلال الإعلان بمناسبة عيد المرأة عن رفضه الدعوات إلى المساواة في الميراث، مشددا على أن هذه المسألة محسومة بالقرآن في موقف آثار انتقادات شديدة لاختيار رئيس الجمهورية مناسبة وطنية ذات رمزية لإعلان مواقف صامدة في وقت كانت فيه قوى مدنية وحقوقية ونسوية تنتظر أن يتبنى مشروع المساواة في الميراث الذي كان تبناه قبله الرئيس الراحل